الدورة الانتخابية السادسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٢١)
الخميس (٢٣/نيسان/٢٠٢٦) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٠) عصراً.

- السيد رئيس مجلس النواب :-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الحادية والعشرون، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعية الأول. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الدائرة المالية تصرف مكافئة إلى السيد (همام عدنان).

السيدات السادة النواب قبل البدء في فقرات جدول الأعمال، كما تعلمون إن مجلس النواب على وشك أن تكون هناك عطلة تشريعية تبدأ يوم ٥/١ بما إن الظروف الموجودة من توقيتات دستورية وتشكيل أو تكليف للحكومة من قِبل السيد رئيس الجمهورية.

أولاً: باسم مجلس النواب ورئيس المجلس والسيد النائب الأول والسيدات السادة أعضاء مجلس النواب، نطالب من السادة الكتلة النيابية الأكثر عدداً التي هي كتلة الإطار التنسيقي بالالتزام بالمدة الدستورية التي تنتهي يوم الأحد، اليوم انهينا ملف انتخاب رئيس الجمهورية واليوم هم مطالبين بتقديم المكلف إلى رئيس الجمهورية من أجل التكليف بشكل رسمي من اجل انتخاب الكابينة الوزارية لمدة شهر، اليوم مجلس النواب يطالب الكتلة النيابية الأكثر عدد التي هي كتلة الإطار التنسيقي في الإسراع في إرسال الاسم المكلف إلى رئيس الجمهورية من أجل التكليف، بما إن هذا الموضوع

يتطلب المسؤولية الواقعة على عاتقنا يجب علينا تمديد الفصل التشريعي، وأطلب من مجلس النواب تمديد عمل مجلس النواب لمدة (٣٠) يوم من يوم ٤/٣٠ إلى ٥/٣٠ أطلب من مجلس النواب تمديد الفصل التشريعي.

(تم التصويت بالموافقة).

رسالة إلى رئيس الجمهورية والى الإطار التنسيقي، مجلس النواب مستعد في حال التكليف وإكمال الكابينة الوزارية لرئيس الوزراء المكلف، مجلس النواب يطالب رئيس الوزراء المكلف بأرسال البرنامج الحكومي قبل التصويت على الكابينة الوزارية قبل (٤٨) ساعة من اجل عرضها على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب للتصويت على البرنامج الحكومي وعلى الكابينة الوزارية، إلزام رئيس الوزراء المكلف من قبل الكتلة النيابية الأكثر عدد ورئيس الجمهورية أن يرسل البرنامج الحكومي من قبل (٤٨) ساعة من اجل دراسته من قِبل السيدات السادة أعضاء مجلس النواب حتى يتم التصويت على البرنامج الحكومي والتصويت على الكابينة الوزارية.

مضينا نحن سابقاً في تسمية بعض اللجان النيابية وأعطينا وقت ما يكفي لرؤساء الكتل السياسية والى السيدات السادة أعضاء مجلس النواب إلى تقديم نوابهم من أجل إكمال اللجان، مع الأسف اليوم اجتمعنا أنا والسيد النائب الأول قبل ثلاثة أيام أو أربعة، بعض اللجان ولا نائب قدم لها وخصوصاً حتى أكون واضح أنا تكلمت كانت جلسة تداولية قبل قليل مع السيدات السادة النواب، لجنة المرأة والطفولة السيدات النائبات اليوم (٨٥ أو ٨٤) نائبة موجودة ولا نائبة ذهبت إلى هذه اللجنة المهمة هذا غير صحيح، لجنة الهجرة والمهجرين لا احد ذهب إليها، لجنة الرياضة والشباب لا احد ذهب اليها، لجنة الثقافة لم يذهبوا اليها، هذه لجان مهمة لا يجوز السادة النواب لم يذهبوا لها والكتل السياسية لا ترسل نوابهم وأعطيناكم الخيار وفق الاختصاص ووفق المعايير الموجودة، وعليه اضطررنا إلى دمج بعض اللجان كانت (٢٢) لجنة أصبحت (٢٠) لجنة في مجلس النواب من اجل المضي، أصبحت الأسماء الجديدة للجان (٣) اصبح بها دمج (لجنة العمل، لجنة الثقافة، لجنة السياحة، مؤسسات المجتمع المدني، الخدمة العامة الإتحادية) أطلب من المجلس التصويت على التسمية الجديدة.

السيدات السادة أعضاء مجلس النواب، سوف يتم التأجيل، هناك نقاش وبعض الآراء من مقترحات مقدمة من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب وبيني وبين السيد النائب الأول سوق يتم في الجلسة القادمة حسم موضوع تسمية اللجان، نبدأ الأن في جدول الأعمال.

***الفقرة أولاً: القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.**

السيدات السادة أعضاء لجنة النفط، لديكم مدراء عامين مستضيفين في اللجنة تفضلوا اذهبوا لهم، السادة أعضاء لجنة النفط تزويدنا بتقرير مفصل عن إستضافة السادة (مدير تعبئة الغاز ومدير عام شركة توزيع المنتوجات النفطية) وسبب الأزمة الحاصلة على الغاز، تزويدنا بتقرير مفصل اليوم

- النائبة نهله جبار خليفه الفهداوي:-

تقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب عماد قاسم عزيز عبد علي:-

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائب ولاء كاظم عبد الرضا الجيزاني:-

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- النائبة انعام علاء الدين حمودي العبيدي:-

تُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه قراءة أولى، القراءة الأولى دائما يحدث بها تفاصيل في اللجنة وبعدها تجري التعديلات.

- النائبة انعام علاء الدين حمودي العبيدي:-

تُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون رعاية الأحداث.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب، إلى المادة (٥٠) وتوقفوا سوف يتم درجه في جداول الأعمال المقبلة.

***الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨.**

- النائبة زليخه الياس قلي ال بكار:-

تقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨.

- النائبة سهام منعم عبد الحسين المحنه:-

تُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨.

- النائب حسين صاحب مهدي البياتي:-

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨.

- النائب مصطفى عبدالهادي كامل المجمعي:-

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨.

- النائبة رجاء فاضل عزيز الحمدي:-

تُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨.

- النائبة صبا علي محمود السعدي:-

تقرأ الأسباب الموجبة.

- النائب غيث رعد محمد شبع:-

بسم الله الرحمن الرحيم ((يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا، وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا، وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ)). صدق الله العلي العظيم.

استكمالاً لما تم طرحهُ أمام سيادتكم قبل كم يوم بموضوع ملف الماء وتلوث المياه، أود لفت عنايتكم إلى ملف خطير جداً وهو الإلقاءات اليومية التي تتم في نهري دجلة والفرات، أكثر من (٨,٥) مليون متر مكعب، من مياه المجاري تُلقى بشكل مباشر إلى نهري دجلة والفرات، وأرجو التأكيد على الرقم سيادة الرئيس أي (٨,٥) مليون متر مكعب، يتم القاءه بشكل مباشر إلى نهري دجلة والفرات من مياه المجاري (البكتريا، الفايروسات، الطفيليات).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حضرتك عضواً في اللجنة.

- النائب غيث رعد محمد شبع:-

الأن تم إضافتنا إلى اللجنة طلباً من جنابكم أنا أحببت فقط التنويه لجنابكم، بالإضافة إلى مخلفات المدن الصناعية (مصانع النفط، محطات الطاقة الكهربائية) الموضوع جداً خطر، الأن أطلب من حضرتك إمكانية توسيع صلاحية اللجنة لتشمل جميع الأنهر جميع المياه الموجودة في العراق، لأنها كانت اللجنة التي حضرتك شكلتها مختصة بجزئية محددة التي هي بين ديالى وبغداد، نحن كل محافظاتنا وخصوصاً محافظات الوسط والجنوب الأن مياهها ملوثة، السرطانات الأمراض التي جنابكم لديكم اطلاع بها، الذي نرجوه منكم توسيع صلاحيات هذه اللجنة وكذلك الزام الحكومة المقبلة أن تتبنى هذا الملف، توسيع محطات معالجة المياه الثقيلة هذا في محافظة (النجف الأشرف) وأنا كنت أتصوره في حدود محافظة (النجف الأشرف) الأن لديكم في بغداد وكل مناطق بغداد مياهها ملوثة، كذلك باقي محافظاتنا الوسط والجنوب، أرجو منك أن هذا الملف يكون محط اهتمام والزام الحكومة المقبلة أن تكون في الموازنة مخصصات مالية كافية لتبني مثل هكذا مشروع وطني لإنقاذ مياه العراق، أما أن يشرب المواطنين من مما نحن نشرب لان كانت لي زيارات لبعض السادة الوزراء أرى انه يضع قنينة الماء الخاصة التي لا اعرف من أين يأتوا بها، إما المواطنين يشربوا مما نحن نشرب أو نذهب نشرب مما هم يشربون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

البرلمانية يتم توسيع الصلاحية لتشمل جميع المحافظات ومن يرغب من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب الإضافة إلى اللجنة، من يرغب من السيدات السادة أعضاء مجلس النواب من ذوي الاختصاص يقدم طلب حتى يتم إضافته إلى اللجنة.

- النائب محمود حسين مطلك القيسي:-

جرت العادة عند بداية كل دورة برلمانية جديدة تُشكل لجنة باسم تشكيل لجنة تعديل الدستور، لذلك حررت كتاب معنون إلى جنابك ومضمونه كالاتي.

استناداً إلى المادة (١٤٢) (أولاً) من الدستور التي تنص (يُشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنةً من أعضائه تكون ممثلةً للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز (٤) أشهر يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراءها على الدستور وتُحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها)، وإلا قرارات المحكمة الإتحادية العليا ومنها القرار ذي العدد (١٨٢) إتحادية٢٠١٩ الذي تضمن الإشارة إلى إن النص في تشكيل اللجنة مضمون المادة الدستورية في بداية عمل مجلس النواب لا يحول دون تشكيلها لاحقاً، ما دام حكمها قائماً ولم يُلغى ولم يعدل وبناءً على وجود حاجة إلى تعديل بعض مواد الدستور بما يحقق المصالح العامة وينسجم مع ما استجد من حاجات اجتماعية، نطلب تشكيل اللجنة النيابية المشار اليها لتتولى التوصية بالتعديلات الضرورية بما يحقق المصالح المشار اليها استناداً إلى المادة (١٤٢) من الدستور.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعض مواد الدستور تحتاج إلى تعديل، لكن السادة حتى نكون صريحين نحن لجاننا في مجلس النواب اذا نشكل لجان ليس فيها جدوى هذه ثالث أو رابع دورة تشكل اللجنة في بداية الدورة وتنتهي اللجنة وهي لم تحقق شيء، موضوع التعديلات الدستورية تحتاج إلى توافق سياسي داخل الكتل السياسية وتوافق مجتمعي هذا المفروض.

- النائب مازن غريب عبد الرحمن:-

موضوع مهم يخص ملف الحماية الإجتماعية في محافظة (كركوك) وهو ملف يمس شريحة شاسعة من الأسر المستحقة التي لم تنال حصتها العادلة من شمول وفق المعايير والإنصاف والعدلة الإجتماعية، موضوع ملف كركوك ليس فيه باقي المحافظات حالياً تقريباً يوجد (٦٢) ألف عائلة مشمولة في الرعاية الإجتماعية لكن يوجد فساد كبير في هذا الأمر، هناكَ عائلات لديها (مولات) وعائلات ليست من ضمن المشمولين، الباحثين الاجتماعيين ذهبوا لبحث أسماءهم لغرض شمولهم في الرعاية الإجتماعية ولم يتم شمولهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة العمل متابعة هذا الأمر مع السيد النائب والمتابعة مع وزارة العمل لتجنب هذه الحالات.

- النائب مازن غريب عبد الرحمن:-

لقد تأثرت المحافظة بعد أحداث الإرهاب التي عصفت بلادنا، اذا تحولت كركوك إلى ملاذ الموقع البديل لعدد كبير من العوائل النازحة من محافظة (صلاح الدين، الأنبار، نينوى) رغم عودة الإستقرار إلى تلك المحافظات إلا إن النسبة الكبيرة من هذه العوائل استقرت في (كركوك) بموجب إحكام قانون الحماية الإجتماعية رقم (١١) لسنة٢٠١٤ يتم شمول وفق البقعة الجغرافية من حصة محافظة (كركوك) مما أدى إلى الاستقطاع الفعلي من حصة أبناء كركوك الأصليين من الفقراء والمتعففين وذوي الإعاقة والأرامل والأيتام والمطلقات، كما نلاحظ استمرار حركة النزوح من المحافظات المذكورة انفاً ومن بعض المحافظات الأخرى منها (ديالى) وعدد من المحافظات الجنوبية وبغداد، الأمر الذي فاق من الضغط على التخصيصات المقررة لكركوك وزاد من حجم الفجوة من بين الحاجة الفعلية وحجم الشمول وفق نتائج الإحصاءات السكانية الأخيرة، ارتفع عدد سكان محافظة كركوك إلى ما يقارب (٢,٢٠٠) مليون نسمة بعد أن كان أقل من السنوات الماضية، وهو ما يستوجب إعادة النظر في نسب التخصيص بما يتناسب مع الزيادة السكانية الحاصلة، ومن الجدير بالذكر إن هناك محافظات أخرى بعدد سكان مماثل أو اقل إلا إن نسبة الشمول فيها تفوق ما هو مخصص لمحافظة كركوك مما يثير تساؤلات مشروعة حول معايير توزيع الحصص وآليات احتسابها، وعليها نطالب سيادتكم ومجلس النواب بتوجيه إلى وزارة العمل في زيادة حصة شمول محافظة كركوك بما يتلاءم مع واقع سكانه والظروف الاستثنائية التي مرت بها وبما يحقق مبدأ العدالة في توزيع الموارد في حماية الأسرة الهشة من الانزلاق نحو الفقر المحدق وما قد يترتب عليه من أثار اجتماعية وأمنية سلبية، إن معالجة هذا الملف بشكل عادل يمثل ضرورة وطنية ولضمان المجتمع وتنسيق الثقة بين المواطن والدولة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب هذه التفاصيل أرجوكم أن لا تعرضونا للإحراج، لديكم هذه التفاصيل يوجد دائرة إعلامية تخرج تعبر عن رأيك في الدائرة الإعلامية.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

أنا لدي موضوع مهم جداً، في محافظة (البصرة) لدينا الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية في محافظة البصرة، سبق وان تم إحالة احد الخطوط في الشركة للإستثمار وبقى الخط الثاني الخط الحكومي، مجموع الموظفين الموجودين في شركة الأسمدة ما يقارب (٥٠٠٠) الأف موظف (٨٠٠) موظف يعمل على الخط الاستثماري وضعهم جيد، الخط الحكومي الباقي الأن قرروا أن يتم أحالته إلى الإستثمار المستثمر من وجهة نظره إن الخط يحتاج فقط إلى (١٠٠٠) عامل، بالتالي هذه الشركة شركة دعم ذاتي شركة من الشركات الرابحة من وزارة الصناعة، بالتالي هذا الموضوع أصلاً الخط الأول الذي يحال إلى الإستثمار هو لم يتم تنفيذ فقراته كلها، بالتالي نحتاج أن تشكل لجنة تحقيقية متابعة هذا الموضوع، لان اذا أحيل خط الإستثمار اكثر من (٣٥٠٠) موظف سوف يجلسون في بيوتهم دون عمل، وموظف الأسمدة أصلا راتبه هو(٣٠٠ أو ٣٥٠) ألف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني عند دخول المستثمر الموظفين بقوا.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

الخط الاستثماري تم تحويلهم إلى الخط القديم، الأن الخط الجديد إذا أُحيل إلى الإستثمار الموظفين الباقين سوف يُسرحوا إلى أهلهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك أي لجنة.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

أنا في اللجنة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الصناعة والتجارة نسقوا مع السادة النواب، (أستاذ حيدر) لجنة الصناعة والتجارة التنسيق مع السيد النائب لتشكيل لجنة مؤقتة فرعية داخل اللجنة لمعرفة تفاصيل هذا الموضوع.

- النائب حسين علي جبار الدراجي:-

الموضوع الثاني: حصة عوائل الشهداء من الحج، سبق وان تم إبلاغ عوائل الشهداء بان لهم درجات موجودة مدفوعة التكاليف من قِبل الحكومة وهيأة الحج، بعد ذلك بسبب الوضع هذه الحصة كلها تحولت إن العوائل يجب أن تعطي أموال مقابلها، بالتالي هذه العوائل اصلاً هي فاقدة أبناءها ولديهم شهداء ماذا يعطي بعد الشهيد حتى أهله يقدرون ويُنظر لهم بنظر الإعتبار قدم روحه للبلد، بالتالي يجب أن يكون لدينا موقف تجاه هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يوجد لجنة مشكلة على هيأة الحج لمتابعة تفاصيل الحج في الديار المقدسة تواصل معهم أو تواصل مع لجنة الأقاليم والمحافظات والأوقاف، تواصل معهم لكي يطلبوا حضور رئيس هيأة الحج ويعلمونا التفاصيل.

- النائبة صفيه جبار قاسم الجيزاني:-

تماشياً مع مفردات الدورة (٢٨) للمجلس الوزاري العربي للسياحة المنعقدة في بغداد (ديسمبر)٢٠٢٥ والتي ركزت على التحول الرقمي الابتكار ودعم الإقتصاد المحلي، نقترح إنشاء صندوق خاص بالمحافظة هذا الصندوق يعمل على تنشيط السياحة وتشغيل الخريجين في محافظة بغداد، فكرة البرنامج بدلاً من الإعتماد الكلي على الشركات الأجنبية يقترح البرنامج تشكيل فرق عمل تخصصية من أبناء المحافظة الخريجين العاطلين عن العمل لإدارة وتطوير المواقع السياحية التي من ضمنها (جزيرة الأعراس) أو شارع (المتنبي) بنظام التعاقد أو الشراكة مع الصندوق، طبعاً الفريق يكون ضمن هيكلية منظمة وبحسب التخصص، الأهداف المحققة للمحافظة، أولاً أهداف اقتصادية تشغيل مئات الخريجين من المهندسين من الفنانين من الرياضيين والإعلاميين، تحويلهم إلى قائد بدلاً من مطالبين بالتعيين، سياحياً تنفيذ توصيات المجلس الوزاري العربي بخصوص

السياحة الذكية والمستدامة بأيادي محلية وبكلفة أقل من الشركات الأجنبية، الأهداف الإجتماعية تعزيز الوعي بأهمية الأثار وحمايتها لأنها أصبحت مصدر رزق مباشر للمجتمع المحلي.

- النائب فلاح عبدالكريم راضي الخفاجي:-

موضوع مهم وهو موضوع النفط، أنا اعتقد اليوم الدولة تحول معامل الطابوق والأفران والمخابز على منتوج الغاز نحن لدينا شحة في الغاز، النفط (الديزل) هم من يقوموا ببيعه وإعطائه إلى فلان وفلان يتم بيعه في سبيل الاستفادة منه ويستوردون (الغاز)، هذا الموضوع يهم البلد وموضوع اقتصادي مهم جداً، نحن اليوم نعاني من أزمة منتوج (الغاز) اذن لماذا يحولون معامل الطابوق إلى غاز.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

اليوم نحن صوتنا على تمديد الفصل التشريعي لغرض إعطاء مهلة للكتلة الأكبر لترشيح مرشحها إلى رئاسة الوزراء، أطلب من حضرتك الكريم بتضمين قرار نيابي لأنه يجب على المرشح أن يضع رؤيا متكاملة لحل المشاكل، نحن نطالب بحكومة تحل المشاكل لا تولد المشاكل ومن اهم المشاكل التي نواجهها في القريب العاجل ولدينا (٢٠٠) الف متخرج وفق قانون رقم (٦) لعام (٢٠٠٠) مستحقين التعيين، وهذا العدد الهائل نتيجة مشاكل الحكومات السابقة في السعات الإستيعابية المبالغ بها في الجامعات والكليات الأهلية التي نسبة كبيرة منها أو نسبة غير قليلة منها تابعة لأحزاب، وسببت ضرر كبير إلى المجتمع العراقي والى البلد، يجب أن يعطي تعهد لحل هذه المشاكل وأريد أن أضيف شيء مهم في الدورة السابقة من خلال دورنا الرقابي على الجامعات والكليات الأهلية هناك أكثر من (٧٠) ألف درجة وظيفية شاغرة في هذه الجامعات والكليات الأهلية، بالإمكان تعيينهم دون أن نكلف الدولة دينار واحد، اذا كانت لدينا نية حقيقية للإصلاح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أؤيد ما تفضلت به وسيتبنى مجلس النواب في هذه الدورة وضع الية لتنظيم عمل الجامعات الأهلية والكليات الأهلية، لان وضع الجامعات الأهلية في هذا التفصيل اليوم هم حتى عند إعطاء إجازة لفتح كلية طب هو المفروض سنوياً يجب أن يستوعب عدد من الخريجين الذين يدرسوا عنده لا يقل عن (١٠٠) شخص على اقل تقدير، اليوم حجم الترهل الذي حصل والتراكمات التي جرت من قبل الخريجين وخصوصاً في المجموعة الطبية، يجب ان تكون الية وتشريع قانون يلزم الجامعات الأهلية في تعيين الخريجين وفق الية معتمدة.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

سيادة الرئيس الذي تفضلت به إن وضع الية حقيقة قانون رقم (٢٥) لعام (٢٠١٦) موجود وهناكَ متابعة حثيثة من لجنتنا في الدورة السابقة ولكن المشكلة في المحاسبة، محاسبة حقيقية لهذه الجامعات والكليات الأهلية ما إن تلتزم بالضوابط والتعليمات، ذهبنا الى كلية في بغداد فيها (٣٠٠٠) الأف طالب صيدلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا يجوز يجب وزارة التعليم كل جامعة تلزمها بالعدد المطلوب، ووزارة التعليم تلزم الجامعة المعنية بتعيين التفاصيل سواء في الإختصاصات العلمية والطبية أو اختصاصات تربوية.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

ليس المشكلة فقط بالعدد، وجدنا حسب المعيار يجب (٣٠٠٠) طالب يجب أن يكون لكل (١٢) طالب تدريسي، ثلاثة الأف تقسيم اثنا عشرة يجب أن نجد (٢٥٠) تدريسي وجدنا (١٦) بنسبة نقص (٩٤)%.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا يجب أن تُشكل لجنة من لجنة التعليم واللجان الساندة لها لتفاصيل هذا الموضوع.

- النائبة رجاء فاضل عزيز الحمدي:-

بما إن الحديث اليوم عن رعاية الأحداث، هناك ملاحظة من خلال زيارتنا المتكررة إلى دور المسنين ودور إيواء الأيتام، نطلب من رئاسة المجلس مخاطبة وزارة المالية لإعادة ارتباط وموازنة دور إيواء المسنين والأيتام ضمن موازنة (السجون) كونها سابقاً مرتبطة معهم كانت تصل موازنة كاملة، عند فصل هذه الموازنة عن موازنة السجون بدأت لا تصل لهم ولا شيء وأنا متابعة لهذا الموضوع منذ أكثر من سنتين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قدمي مقترح حتى يتم إحالته إلى اللجنة المختصة.

- النائب صلاح ياسين محمد كراغول:-

الأمر الأول: نحن في جنوب بغداد لدينا مستشفى واحدة، وقسم أمراض (الكلى) مضت عدة أيام يأخذوهم في عجلات الإسعاف لغسل كلاهم ويعودون بهم، وأتصور هذا ليس فقط مستشفى المحمودية وهذا أمر مهم.

ثانياً: نحن جئنا هنا نشرع قوانين ونؤدي دورنا الرقابي، أحيانا لا يوجد خلل في القوانين لأن كل قانون يُشرع يعالج فئة معينة أو مشكلة معينة، اليوم بحكم عملي كنت محامي ووصلت لي مناشدات عديدة هذه المناشدات بخصوص الشهداء، ويستلموا رواتب من مؤسسة الشهداء وصادر كتب من المسائلة والعدالة بعدم شمولهم، والأن توجد لجنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يوم الأحد حددنا موعد في الجلسة السابقة تم تبليغهم، سوف تكون استضافة في مكتبي الخاص في مجلس النواب، استضافة رئيس مؤسسة الشهداء ورئيس هيأة التقاعد والمسائلة والعدالة أو وكيله في هذا الموضوع.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

أتحدث عن موضوع مهم يمس حياة الأف من العوائل العراقية التي لا تملك قوت يومها، موضوع الإعانة الإجتماعية وخاصةً الوجبة (السابعة) منذ عام ٢٠٢٣ والى الأن الوجبة السابعة لم تُطلق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وجهنا لجنة العمل سوف تتواصل بهذا الخصوص.

- النائب رياض عداي عبود الخفاجي:-

يوجد قضية أود الالتفات لها عن موضوع الوجبة (السابعة) ادعى انه لا توجد مبالغ مالية أو تخصيصات مالية، أكثر من (٣٥٠) الف الذين هم أوقفوا الإعانة الاجتماعية بتعيينهم أو تحسين وضعهم المعاشي، هذا المبلغ موجود في وزارة المالية بالإمكان تكون مطالبات لمجلس النواب واطلاق هذه المبالغ حتى نشمل الوجبات، ولو قسمناها على المحافظات وعلى سبيل المثال في محافظة (بابل) بالإمكان تشمل أكثر من (٢٠) الف عائلة وهذا الموضوع موجودة أمواله وهي مضمنة ضمن الموازنة الثلاثية هذا مهم اذا لم يكن هناك ضغط على وزارة المالية هذا الموضوع لا يسير وحده، ايضاً استثمر هذه القضية واطلب من حضرتك استضافة وزيرة المالية والاستفسار عن هذه القضايا (١٤٦) مليار دينار عراقي لم تصرف لوزارة العمل، حتى نشمل هذه الوجبة والوجبات الباقية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة العمل بالتنسيق مع اللجنة المالية يتم الاستفسار عن هذه الأموال التي لم تمولها وزارة المالية.

- النائب ناظم محمد دويج الاسدي:-

أرجو أن تتحمل حديث الوجع، منذ يومين (بابل) تتوجع عودة اغتيال الناشطين يذكرنا بداعش لا فرق بين اغتيال (ضرغام ماجد) وما فعله القساة سابقاً، اليوم الخوف يدب نفوس أبناء محافظة بابل وإذا لم يعالج هذا الموضوع وكشف الجناة، الحقيقة سوف تكون بادرة خطرة ربما تصل إلى المحافظات الأخرى داعش تعود من جديد، لهذا يجب أن نقف وقفة مشرفة عودة داعش بطريقة أخرى بل اغتيال (ضرغام ماجد) هو اشد من تفجيرات داعش، داعش كانت مكشوفة كانت معروفة إلا إن الجناة لا زالوا غير معروفين، لهذا اطلب من جنابكم شخصياً التدخل في التحقيق والمتابعة لأن أبناء محافظة بابل اليوم في اشد الحاجة إلى وضع الأمان في أنفسهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وجهنا لجنة الأمن والدفاع بأن يتواصلوا مع القوات الأمنية سواء في بابل أو في المركز مع وزارة الداخلية للكشف عن ملابسات هذا الأمر.

- النائب ناظم محمد دويج الاسدي:-

تكميم الأفواه بهذه الطريقة خصوصاً الناشطين في دولة ديمقراطية حقيقة يرعب.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

نحن نعرف حرص جنابك على إنصاف الشرائح، (الصحوة) رواتبهم أصبح (٢٥٠) ألف دينار بسبب إجراء إداري لوزارة المالية، أنا قدمت طلب لجنابك يحتاج فقط ندرج على جدول الأعمال القادم موضوع الصحوة بتصويت واحد سوف يعود الراتب إلى (٥٠٠) ألف وهذا استحقاقهم لا نحتاج شيء أموالهم موجودة في وزارة الدفاع استحقاقاتهم مرصودة من وزارة المالية وأرسلوها إلى وزارة الدفاع كل شيء جاهز، لأنهم أوقفوا العمل في الموازنة بسبب نهاية السنة فلم يتم الصرف لهم وإلا تخصيصاتهم كلها موجودة والسيولة النقدية موجودة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة النائب تعرف اليوم أي قرار يُتخذ في مجلس النواب فيه جنبة مالية الحكومة غير ملزمة تأخذ به.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

كلا الفيشة موجودة، أنا ذهبت إلى وزارة الدفاع الحسابات وذهبت إلى وزارة المالية الأموال مخصصة في وزارة الدفاع قالوا أوقفنا بسبب إيقاف الموازنة فقط ويعود راتبهم (٥٠٠) ألف هذه الشريحة الكبيرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع سوف يُحل عن طريق الهاتف.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

لا يُحل إلا بقرار.

- النائب اياد عبدالجبار كريم الجبوري:-

إضافة إلى هذا الموضوع، على اعتبار كنا في هذا المجال خاصةً في موضوع (الصحوات) وأبناء العراق، طبعاً يوجد ظلم كبير كان في هذا الموضوع واعتقد هي فيها كان نوع من تجاهل حقوق الصحوات وهدر مواقفهم، فيهم شهداء وفيهم جرحى وفيهم من اعتقل ذهبوا بوشاية المخبر السري، القرار الذي حصل (١١٨) اتفاق مع القوات المتعددة الجنسيات مع الحكومة تسليم الملف إلى الحكومة العراقية برعاية المصالحة الوطنية، كان فيه على شكل مراحل (٢٠%) يذهبون إلى الأجهزة الأمنية (٨٠%) هم يُرحلون إلى الوزارات على استحقاقهم بشهاداتهم، هذا الموضوع أكل الدهر عليه وشرب وذهبت حقوقهم وأكثرهم بهذا الموضوع، الناس يعضهم تركوا الوظيفة وكذا وأخر الملف الذي كان يتكلم به السيد النائب هو ملف الدفاع وايضا هذا أحد الأسباب الأساسية، نحن على الأقل يكون لدينا إنصاف لذاتنا وحضرتك كرئيس مجلس النواب تحمل مسؤولية عالية لمسؤولية الشعب كاملة، بغض النظر الأن عن الجمهور مثل ما كان في الدورة السابقة واحد السادة النواب قال هذا الملف هو ملف لمكون معين، قلت له هذا ليس ملف لمكون معين اعملوا إحصائية من خلال لجنة الأمن والدفاع، كنا بها وتم مفاتحة كل الجهات والعمليات التي هي من البصرة إلى زاخو، تبين لدينا (١٦٤) الف مقاتل لذلك نحن هذا الموضوع ليس بصددنا، موضوع الداخلية اغلب الصحوات الذين ذهبوا إلى الداخلية أين ذهبوا بهم، ذهبوا بهم إلى الشرطة الاتحادية والطوارئ مع العلم هو موظف مدني بغض النظر الأن عن الشهادة وما يعمل، نطلب من حضرتك الموقر ومن مجلس النواب الموقر انه ليس فيه جنبة مالية طبعاً، أن نرحل عمله إلى الشرطة المحلية وهو ضمن اغلب الناس الموجودين في هذا الموضوع ضمن مجالهم العملي والأمني يكون أكثر كفاءة وفعالية في هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم عددهم.

- النائب اياد عبدالجبار كريم الجبوري:-

لا يتجاوز عددهم (٨٠٠٠) في كل العراق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع أنا أتبناه مع وزير الداخلية.

- النائب عبد الحمزة منعم علوان الخفاجي:-

موضوع الأجراء اليومي في الدوائر هذه الشريحة من الشرائح المظلومة الذي مضى عليهم ما يقارب (٥) سنوات، تستغل في كل فترة انتخابية وتمضي الناس وبعده يجاهلون، هذه الشريحة مظلومة ورواتبهم شبه معدومة الإجراء اليوميين في البلدية والزراعة والصحة رواتبهم لا تتجاوز (٣٠٠) ألف ويحاسب ويعاقب على غياب كل يوم ما يقارب (٢٥) إلى (٥٠) ألف وليس لديه قانون يحميه كثير منهم تعرضوا إلى إصابات كثير منهم توفوا بلا حقوق هؤلاء إنصافهم وتضمنيهم في الموازنة وحضرتك كما أنصفت بقية الشرائح.

كذلك موضوع (البطاقة التموينية) أنت يوم أمس بقرار وجهت لجنة الأمن والدفاع في إنصاف قوى الأمن الداخلي في كل صنوفها، كذلك بقية الموظفين لا يجوز الوظف معاقبة عائلته هذا حقه، موظف اليوم راتبه (١٥٠٠) مليون تعاقب عائلته (٩) نفرات تقطع بطاقتها التموينية كل الموظفين، القانون أقوى من القرار حق الموظف وراتبه هذا قانون لا يمكن قرار من وزارة التجارة في قطع البطاقة التموينية وهي أربعة أو خمسة حصص تستلم في السنة، نطلب من جنابك قرار توجيه بان موضوع الموظفين البطاقة التموينية هذا فرار غير منصف ومجحف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم تضمين ذلك في الكتاب الذي يرسل إلى الحكومة.

تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة (٤:٢٠) عصراً.

****

****

****

***

*